الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الاولى
الجلسة ٥
المعقودة يوم الثلاثاء ،
١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

UN LIBRARY
NOV 19 1990
UN/SA COLLECTION

محضر حرفي للجلسة الخامسة

الرئيس : السيد رانا (نيبال)

المحتويات

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.5
9 November 1990

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-63032 ٢٠٧٥ض(٩٠)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

البنود من ٤٥ إلى ٦٦ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح

السيد أوبرين (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أهنئكم ، سيدي الرئيس ، وأهنئ بقية أعضاء المكتب . إن بلدكم ، نيبال ، مقر مركز الامم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح ، وهذا المركز يضطلع بدور هام للغاية في تطوير التفكير وتبادل وجهات النظر حول مسائل نزع السلاح بالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ، المنطقة التي تشترك بلادي مع بلدكم في الانتماء إليها .

تمثل سنة ١٩٩٠ فترة تحدٍّ لنظام الامن التابع للامم المتحدة . فالاحداث الاخيرة في منطقة الخليج الفارسي تؤكد أكثر من أي شيء على أن وضع نهاية للحرب الباردة لا يؤدي تلقائيا إلى توطيد الامن العالمي . وتبرز هذه الاحداث المشاكل المستديمة للامن الإقليمي وتبين بجلاء المخاطر الكبيرة التي لا تزال تحدق بأمن الدول الصغيرة في مجتمع الامم هذا .

إن نهاية الحرب الباردة ينبغي أن تعني عالما أكثر أمنا ، ولكن كما ذكر الامين العام في تقريره السنوي يعتبر اتباع نهج شامل إزاء الامن أمر بديهي إذا أريد انتهاز الفرص المتاحة . ونحن نرى أن معالجة الجوانب المتعددة للامن هي التحدي في هذه الاونة .

إن منطقة جنوب المحيط الهادئ بعيدة عن مراكز التوتر العالمي والنزاع الإقليمي الحالي . لكن نيوزيلندا تدرك كل الإدراك أنها ليست بمنأى عن الضغوط التي تحدثها التغييرات العالمية السياسية والاقتصادية والبيئية . والواقع أن هذه التغييرات تؤثر في أحيان كثيرة بصورة غير متناسبة على الاوضاع السياسية والاقتصادية والمادية الهشة في منطقتنا .

ونتيجة لذلك ، فإن نيوزيلندا تلتزم بتلبية احتياجاتها الأمنية عن طريق نهج متوازن وتكاملي ، في إطار تعاوننا الإقليمي مع جيراننا في جنوب المحيط الهادئ . كان هذا النهج الإقليمي تجاه الأمن محور ندوة أمن المحيط الهادئ التي استضافتها نيوزيلندا في وقت سابق من هذا العام ، والتي استهدفت الترويج لهذه الرؤية المتكاملة لمسألة نزع السلاح والمسائل الاقتصادية والبيئية في منطقتنا .

ويعزز عزم أمم جنوب المحيط الهادئ على التعاون ، اعترافنا بأن التحديات الكبرى التي تواجه أمن منطقتنا تنشأ خارج المنطقة ، سواء كان الأمر يتعلق باستنفاد طبقة الأوزون والارتفاع العالمي في درجة الحرارة بفعل أنشطة الشمال الصناعي ، أو صيد الأسماك بالشباك العائمة ، الذي تمارسه أمم تنتمي إلى مناطق بعيدة ، أو التخلص من الأسلحة الكيميائية الآتية من أوروبا ، أو التجريب المستمر للأسلحة النووية في منطقة تلتزم التزاما ثابتا بمبادئ عدم إدخال الأسلحة النووية .

إن قيام فرنسا بإجراء تجارب نووية في جنوب المحيط الهادئ خارج إقليمها المتروبولي يعدّ تطفلا غير مقبول على منطقتنا . وما فتئت نيوزيلندا وغيرها من بلدان جنوب المحيط الهادئ تحتج ، منذ عقود ، على برنامج التجارب النووية في موروروا وفانفاتوفا . ولكن احتجاجاتنا تذهب أدراج الرياح .

وتتخذ نيوزيلندا موقفا صارما ضد جميع التجارب النووية . إلا أن ما يجعل هذا النوع من التجارب أكثر استهجانا في منطقة جنوب المحيط الهادئ هو أنها تُجرى ضد إرادة شعوب تلك المنطقة . فجوهر الأمر بالنسبة لنا ، هو أن منطقتنا التي أعلنت نفسها منطقة خالية من الأسلحة النووية ، لا يجوز أن تستخدمها دولة من خارجها لتطوير الأسلحة النووية . أما التأكيدات التي تقدم لنا بشأن سلامة هذه التجارب فلا تعالج هذه النقطة الجوهرية ، كما أنها لا تكفي لتبديد المخاوف حول الخطر المحتمل الذي يهدد بيئة جنوب المحيط الهادئ الهشة .

إن اعتبار منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية يؤكد رفض منطقتنا للأسلحة النووية . فقد وافقت الجمعية العامة منذ خمسة عشر عاما على فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ . ومنذ خمس سنوات

اعتمدت دول جنوب المحيط الهادئ معاهدة اعتبار منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الاسلحة النووية المعروفة باسم معاهدة راروتونغا . وفي العام الماضي وافقت الاغلبية الساحقة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة على المعاهدة . وهناك عضوان دائمان في مجلس الامن التزما رسميا بهذه المبادرة ، بالتوقيع على البروتوكولات الملحقة بهذه المعاهدة . وثمة عضوان آخران قدما تاكيدات بان اعمالهما لا تتنافى مع أحكام المعاهدة . إلا أن وزيرة نزع السلاح وتحديد الاسلحة بنيوزيلندا حثت ، في خطابها الاخير أمام الجمعية العامة ، جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية على تقديم التزام رسمي ، بالتوقيع على بروتوكولات المعاهدة . فهذه الإجراءات تشكل ، في رأينا ، جوهر منطق النظام العالمي الجديد الذي بدأ يظهر .

إن معاهدة راروتونغا تعد أوضح مظاهر النهج التعاوني تجاه الامن في جنوب المحيط الهادئ . فهي تكمل السياسات اللانووية التي تبنتها نيوزيلندا ذاتها على المستوى الداخلي عام ١٩٨٧ ، بسنّ القانون النيوزيلندي الخاص بالمنطقة الخالية من الاسلحة النووية ونزع السلاح وتحديد الاسلحة . هذا فضلا عن انها تؤكد صراحة على المبادئ التي تقوم عليها معاهدة عدم الانتشار ، وتعزيز الرأي القائل بانه ما من بلد مهما كان بعده عن أي مسرح محتمل للصراع النووي ، بوسعه أن يتهاون في مسالة انتشار الاسلحة النووية .

ولان نيوزيلندا بلد بحري ، من الطبيعي أن تهتم اهتماما وثيقا بمسالة الاسلحة البحرية ونزع السلاح البحري ، ببعديها النووي وغير النووي . وفي رأينا أن الاقتراحات التي قدمتها حكومة السويد بشأن التدابير البحرية لبناء الثقة تستحق التاييد ، وتستدعي الدراسة الجادة في إطار عملية نزع السلاح متعددة الاطراف .

إننا اليوم أبعد عن احتمال نشوب حرب نووية بين الدولتين العظميين ، مما كنا عليه في أي وقت آخر في الاربعين سنة الماضية . فقد شهدنا في السنوات الاخيرة انطلاقات باهرة في ميدان نزع السلاح النووي . ورحبت نيوزيلندا بحرارة بمعاهدة إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى والاقصر مدى ، والاتفاق المبدئي على تخفيض القوات النووية الاستراتيجية ، وتوقيع الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية

السوفياتية على بروتوكولات التحقق الملحقة بمعاهدة التفجيرات النووية السلمية ومعاهدة عتبة حظر التجارب . فهذه الاتفاقات الثنائية التاريخية تحدد معالم الطريق المؤدي إلى عالم يقوم على التعاون بدلا من المواجهة العسكرية .

هذه إنجازات كبرى تستحق عليها الدولتان العظميان تصفيقنا الجماعي . ومع ذلك ، تعتقد نيوزيلندا أن العملية المتعددة الاطراف يجب أن تعزز ، بل وتوطد ، التقدم المحرز عن طريق المفاوضات الثنائية . وهذا ما يجعلنا نقدّر عاليا اشتراكنا في فريق الخبراء التابع للامين العام ، والمعني بالاسلحة النووية ، والذي تحوي دراسته الاخيرة مناقشة شاملة للمسائل المتعلقة بالاسلحة النووية . ونحن نوصي الجميع بالاهتمام بهذه الدراسة .

إن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية مطلب حيوي في رأينا . وستطرح نيوزيلندا واستراليا على اللجنة الاولى مشروع قرار يشدد على الحاجة الماسة إلى حظر شامل للتجارب . فمن شأن هذا الحظر الشامل ، أكثر من أي تدبير آخر ، أن يمنع الانتشار الرأسي والافقي للاسلحة النووية . وسيكون بمثابة إنجاز رئيسي من أجل أمن الجميع ، إذا ما أردنا لروح التعاون الجديدة التي تحرك العلاقات بين الدول الخمس الاعضاء في مجلس الامن ، أن تترجم إلى رد إيجابي على الدعوة الصادرة من الجمعية العامة بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب .

إن الاتفاق في مؤتمر نزع السلاح على إنشاء لجنة مخصصة لحظر التجارب النووية أمر يبعث على التشجيع ، إذ أن ذلك سيسمح للمؤتمر بإجراء مناقشة متعمقة لهذه المسألة بجوانبها المتعددة . ونحن نتطلع إلى إعادة إنشاء اللجنة المخصصة في عام ١٩٩١ ، وإلى عقد مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، وسيتيح هذا المؤتمر الفرصة لإجراء مناقشة واسعة النطاق للمسائل المتعلقة بحظر التجارب ، تشارك فيها جميع الدول الاطراف . ومن الواضح أن الداعين لذلك المؤتمر يستطيعون الإسهام في ذلك ، بصياغة مشروع قرار هنا كفيل بأن يحظى بأكبر قدر ممكن من التأييد .

لقد قيل إن عدم وجود تقنيات تحقق كافية يشكل عائقا أمام إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب . لذا فإن توقيع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مؤخرا على بروتوكولات التحقق الملحقة بمعاهدة عتبة حظر التجارب ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية كان موضع ترحيبنا الخاص . ثم إن التفاوض على أحكام مفصلة للتحقق وإبرامها يشكلان ، في رأينا ، دليلا هاما على توافر الإرادة السياسية العازمة على التوصل إلى اتفاق بشأن تقنيات التحقق ، ويوفران محورا لمناقشة مسائل التحقق المتصلة بالحظر الشامل للتجارب .

غير أن الإرادة السياسية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية ليست هي العنصر الوحيد . فعلى الصعيد العملي تعدّ المشاركة في العمل العلمي المتعلق بالتحقق ، وبخاصة العمل الذي يضطلع به فريق الخبراء المخصص للاهتزازات في جنيف ، عنصرا هاما هو الآخر . إن نيوزيلندا عضو نشط في الفريق المخصص . ونحن نشارك في التجربة الواسعة النطاق التي تجري حاليا لرصد الاهتزازات . وقد قمنا بتحديث محطة رصد الاهتزازات في ولينغتون وخط اتصالاتنا بجنوب المحيط الهادئ ، لضمان دور فعال في هذه التجربة . وما زلنا على ثقتنا بأنها ستثبت أن الوصول إلى مستوى مقبول من التحقق السيزمي أمر ممكن من الناحية التقنية .

ومن تحصيل الحاصل أن نقول إننا ، في سعينا إلى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، لا يجوز أن يغيب عن بالنا الهدف الشامل ، وهو تعزيز الأمن العالمي . وقد منينا بخيبة الأمل لأن تضارب الآراء حول مسألة إجراء التجارب كان السبب في اختتام المؤتمر الاستعراضي الأخير لمعاهدة عدم الانتشار دون وثيقة ختامية . ومن الواضح أن التقدم في مسألة التجارب يعدّ جزءا هاما من المساومة على معاهدة عدم الانتشار . لا أحد ينكر ذلك . ولكننا بحاجة إلى دفع نظام عدم الانتشار قدما على جميع الجبهات . فقد تأتي مرحلة ربما يكون فيها التعبير عن الإحباط إزاء بطء التقدم المحرز في مسائل التجارب ، سببا في أن نخسر أكثر كثيرا مما نكسب .

كان من دواعي التشجيع أن نرى في المؤتمر الاستعراضي توافق الآراء المتنامي بشأن تعزيز ودعم الجوانب الهامة لنظام عدم الانتشار الدولي . وقد أشار الى هذا متكلمون آخرون منهم ممثل الولايات المتحدة . كان هناك تأييد قوي للضمانات الشاملة النطاق كشرط للامداد ، وجرى التوصل الى قدر كبير من الاتفاق بشأن ضمانات الامن السلبية . وهذا التقدم يجب ألا يُفقد . وبينما من المنتظر الانتهاء من وضع "صيغة مشتركة" بشأن ضمانات الامن السلبية ، يحدونا الامل في أن يكون التقدم الملحوظ من المؤتمر ملهما باتخاذ قرار هنا بشأن تلك الضمانات يتطلب تأييد جميع الوفود . إننا جميعا سنكون بحاجة الى إظهار المرونة لتحقيق تلك النتيجة .

وبالنظر الى النهج الشامل حيال الامن ، فإن شواغل نيوزيلندا لا تقتصر على المسائل النووية . وإن خطوات تحديد الاسلحة المتخذة مؤخرا في مجال الاسلحة الكيميائية أوضحت أن هذه الاسلحة تفرض مشاكل ليس فقط في إمكانية استخدامها ، ولكن أيضا في تدميرها ماديا . وقد أصبح هذا مثيرا للنقاش في منطقة المحيط الهادئ نتيجة لقرار الولايات المتحدة التخلص من الاسلحة الكيميائية في الجزير المرجانية جونستون .

إن نيوزيلندا ترحب بطبيعة الحال بالاتفاق الثنائي الذي أبرم مؤخرا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للقضاء على اجمالي مخزونات أسلحتهما الكيميائية . ولكننا - جنبا الى جنب مع أعضاء آخرين في محفل جنوب المحيط الهادئ - لا نزال نعرب عن قلقنا بشأن نقل تلك الاسلحة من أوروبا الى منطقتنا . ولذلك فإننا نرحب بشكل خاص بالتأكيدات التي قدمتها الولايات المتحدة بأنه لن تكون هناك شحنات أخرى من الاسلحة الكيميائية الى الجزيرة المرجانية جونستون من خارج المنطقة ، وبأن منشأة التدمير لن تستخدم لأغراض أخرى مثل التخلص من النفايات السامة . ونحن نعترف بجهود الولايات المتحدة لابلاغ بلدان المحيط الهادئ بشأن الوقاية الآمنة من برامج التخلص من النفايات .

وبشكل أكثر تعميما ، إن الطريقة التي تفرض بها ترسانات الاسلحة التقليدية الضخمة تهديدا على السلم العالمي أظهرتها بشكل واضح الاحداث الاخيرة في الخليج .

لقد كانت هناك مفاوضات متقدمة بشأن تخفيضات الاسلحة التقليدية في أوروبا . وقد أشار متكلمون آخرون الى هذا . ونحن نحيي هذه الجهود . وتلك التجربة تؤكد الحقيقة البدهية الاساسية بأن نزع السلاح التقليدي ونزع السلاح النووي جزءان لكل واحد . إلاّ أن اتخاذ تدابير هامة أخرى في مجال نزع السلاح التقليدي أمر حتمي ، وخصوصا في مناطق العالم التي تهدد فيها التوترات الاستقرار . وإن مسألة القيود الجماعية من جانب المنتجين والبائعين وعمليات نقل الاسلحة الى تلك المناطق يجب أن تحظى بأولوية . والامم المتحدة هي المرشح الواضح للقيام بالدور المستمر لتناول الموضوع ورصد الاتفاق الذي قد يترتب على العمل الذي يتفق عليه بشكل جماعي .

إن تكنولوجيا القذائف مسألة حساسة أيضا بالنظر الى آثار أسلحة التدمير الشامل . ونيوزيلندا تؤيد تأييدا قويا نظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف ، وترى أن عليها أن تقوم بإسهام لوقف انتشار تكنولوجيا القذائف .

ولفتح فرص جديدة في مجال نزع السلاح المتعدد الاطراف ، يجب على الدول أن تجعل عمل النظام نفسه أكثر فعالية . وبوسعنا النظر الى الوراء بارتياح الى المنجزات التي قامت بها هذا العام هيئة نزع السلاح في بدء تنفيذ المبادئ التوجيهية للاصلاح المتفق عليها في دورة العام الماضي . إننا في هيئة نزع السلاح بحاجة الى جدول أعمال مركز فعال ؛ وفي مؤتمر نزع السلاح تحتاج الاصلاحات التي جرى تحديدها فعلا الى العمل بها الآن .

وكل ما يعنيه هذا هو أننا يجب أن نضمن جميعا أن تكون هذه السنة الاولى من سنوات عقد الامم المتحدة الثالث لنزع السلاح ذات انجازات حقيقية أعظم للامم المتحدة في مجال نزع السلاح والامن . والآن هو أنسب الاوقات للقيام بهذا .

السيد فوليبيك (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أن أهنئكم بحرارة بمناسبة انتخابكم لرئاسة مداولات هذه اللجنة الهامة . وأود أيضا أن أهنئ سائر أعضاء مكتب اللجنة ، وأن أؤكد لكم تأييد الوفد النرويجي التام في القيام بأعمال اللجنة .

تعقد الدورة الخامسة والاربعون للجمعية العامة في ظل خلفية أول أزمة دولية كبرى في فترة ما بعد الحرب الباردة . ولقد رد المجتمع العالمي بتماسك وحزم لم يسبق لهما مثيل على الغزو العراقي الوحشي للكويت ، وكان محقا في هذا .

إن الجريمة يجب ألا يكافأ عليها ، سواء في العلاقات بين الافراد من البشر أو في العلاقات بين الدول . يجب أن نسعى الى حل سلمي للأزمة الراهنة على أساس التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الامن . وأي حل سلمي يجب أن ينطوي على الانسحاب العراقي الكامل من الكويت وإعادة السلطات الشرعية لذلك البلد .

منذ دورة الجمعية العامة في العام الماضي تسارعت التطورات في أوروبا بسرعة فائقة . فالانظمة الفاشستية حلت محلها حركات شعبية تكرس نفسها للديمقراطية التعددية ، ولحكم القانون والاقتصاد السوقي . والديمقراطيات البادئة في الظهور في أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى قطعت شوطا طويلا في زمن قصير . وهي تدفع بحملاتها الرامية الى اضفاء الطابع الديمقراطي الى الامام بعزم وشجاعة ، وفي كثير من الاحيان في ظروف صعبة . ولاول مرة في هذا الجيل تصبح لاوروبا في جميع أنحاء القارة نفس التطلعات . وتأخذ في الظهور ثقافة ديمقراطية أوروبية مشتركة .

إن معظم الفضل فيما يحدث على القارة الاوروبية - بل وفيما يجاوزها - يرجع الى السياسات الجديدة التي يتبعها الرئيس غورباتشوف . ولهذا السبب ، أرحب بمنح لجنة نوبل النرويجية جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٠ لرئيس الاتحاد السوفياتي . لقد أسهم إسهاما فريدا في نزع السلاح وفي الانفراج في أوروبا . والحقيقة أنه - جنبا الى جنب مع زعماء الولايات المتحدة الامريكية - غيّر تماما طبيعة العلاقات بين الشرق والغرب . وبذلك أسهم إسهاما أساسيا في عملية السلام الدولي نفسها .

إن انقسام القارة الاوروبية المؤلم في أعقاب الحرب يجري التغلب عليه . وقد كانت الوحدة الالمانية خطوة كبرى في ذلك الاتجاه . وجرت عملية الوحدة الالمانية بطريقة تستحق احترامنا وتقديرنا . إن الوحدة الالمانية ، بأخذها شواغل الآخرين في الاعتبار ، أصبحت إسهاما أساسيا في إقامة نظام سلم مستقر ودائم جديد للقارة .

وهذه التطورات الايجابية في الساحة السياسية صاحبتها خطوات هامة بنفس القدر فيما يتعلق بالجوانب العسكرية للأمن . لقد تمت انجازات كبرى بالفعل في تحديد الأسلحة ، بل إن هناك أوجه تقدم أكبر قريبة التحقيق .

إن التوصل الى اتفاق بشأن القوات التقليدية في أوروبا ، يقضي بإجراء تخفيضات كبيرة في الأسلحة التقليدية في أوروبا ، يجب أن ينظر اليه بأنه جزء هام من الاساس الذي تقوم عليه أوروبا الجديدة . إنه سيعود بالنفع على سائر العالم أيضا بجعل خطر نشوب نزاع كبير آخر من قارة أوروبا أقل كثيرا . إن الوقت قصير ، لكن التقدم المحرز في الأسابيع الأخيرة يبرر التفاؤل بأن المعاهدة يمكن أن تكون جاهزة للتوقيع عليها فيما يتصل بمؤتمر قمة الأمن والتعاون في أوروبا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر .

وإن اجراء محادثات ثنائية بشأن خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن خفض الأسلحة النووية الاستراتيجية سيكون انجازا تاريخيا آخر يمثل تطور العلاقات بين الشرق والغرب من عصر المواجهة الى عصر التعاون . ومما يشجعنا أن نلاحظ أن الطرفين أبديا إصرارهما على المضي قدما لإنهاء معاهدة "ستارت" في المستقبل القريب .

لقد أنجز الكثير ، لكن هناك الكثير أيضا الذي ينبغي انجازه . إن أوروبا تترك وراءها نظام الحرب الباردة للمواجهة والتنافس . وينبغي أن يحل محل هذا النظام نظام تعاون جديد . ونحن الآن نمر بمرحلة رسم مشروع هياكل تعاون لأوروبا الجديدة كلها . وهذه مهمة تفرض التحدي . إن بناء أوروبا الجديدة - من وجوه عديدة - بنفس القدر من الالحاح الذي يتسم به التخلص من أوروبا القديمة .

هناك أمر واضح تماما : فبالاضافة الى المؤسسات القائمة ، مثل الناتو ، والمجموعة الاوروبية والمجلس الاوروبي ، فإن على مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا القيام بدور رئيسي في أوروبا الجديدة . ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا مؤهل على نحو فريد للقيام بهذا . إنها عملية تعاون راسخة بين الدول الاوروبية والديمقراطيتين الامريكتين في أمريكا الشمالية . وهكذا فإن مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا يمثل إطار الشراكة في الديمقراطية ، والسلم والتعاون عبر الاطلسي . ويبقى هذا أمرا مهما في أوروبا الجديدة كما كان في أوروبا القديمة .

ولكن لكي يقوم بهذه المهام ينبغي تعزيز مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا وتحويله من كونه عملية الى إطار مؤسسي . وستكون قمة باريس القادمة لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا حاسمة في هذا المجال . وفي باريس ، ستتخذ قرارات مهمة توفر هياكل جديدة لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، منها آلية التشاور السياسية التي تشتمل على اجتماعات دورية على المستوى السياسي ، ولجنة سياسية ، وأمانة صغيرة ومركز لمنع الازمات . هذه المؤسسات من شأنها إضفاء طابع الدينامية على مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا وجعله قادرا على الاستجابة بفعالية في الظروف الملحة وفي الحالات التي تنذر بصراع محتمل بين الدول المشاركة . ومع ذلك ، بالرغم من أن التحديات التي تواجه الدول الاوروبية هي ذات أهمية تاريخية ، فلا ينبغي لاوروبا الانكفاء على ذاتها ونسيان المشاكل والصراعات الناشبة في أماكن أخرى . وأزمة الخليج كانت تذكرة بأن الاستقرار والرفاهية اللذين نسعى لتحقيقهما يمكن أن تهددهما تطورات من خارج أوروبا . هناك عالم واحد في الحقيقة وأوروبا جزء من هذا العالم .

وفي مجال تحديد الاسلحة متعدد الاطراف كان الحدث البارز في الماضي القريب هو المؤتمر الاستعراضي الرابع للاطراف في معاهدة عدم الانتشار . ومن وجهة نظر النرويج ، تبقى معاهدة عدم الانتشار أهم اتفاق متعدد الاطراف حول نزع السلاح والحد من التسلح تم ابرامه لحد الآن . فالمناخ البناء الذي ساد العملية التحضيرية التي أدت الى المؤتمر الاستعراضي والانجازات الهامة في مجال نزع السلاح النووي خلال السنوات

القليلة الماضية يقودنا الى الاعتقاد بأن الاحتمالات مؤاتية للتوصل الى وثيقة ختامية متوازنة ، ومضمونية وتضع المستقبل نصب عينيها . ولذلك مما يؤسف له بالغ الاسف اننا لم نقم بذلك . وهذا يعني اننا فوتنا فرصة نقدم فيها للعالم تقييما متوازنا للتقدم المحرز في مختلف المجالات التي تناولتها هذه المعاهدة . وهذا أمر مخيب للآمال خاصة في مرحلة تشهد تحسنا في العلاقات بين الدولتين النوويتين العظميين أكثر من ذي قبل ، وفي وقت يتقلص فيه عدد الاسلحة النووية في العالم .

ورغم عدم توفر وثيقة ختامية تحظى بتوافق الآراء ، فقد كشف المؤتمر الاستعراضي عن وجود دعم قوي للمعاهدة كافضل ضمان ضد مزيد من انتشار الاسلحة النووية . ولقد تم الاضطلاع باستعراض معمق لسير المعاهدة ، وكان هناك اتفاق على معظم الصيغ اللغوية لما كان يمكن أن يشكل وثيقة ختامية حقيقية . وجرى اتفاق واسع على بضعة تدابير ترمي الى تعزيز نظام منع الانتشار ، ومن جملة أمور أخرى ، توسيع نطاق الضمانات كشرط لتصدير المواد والتجهيزات والتكنولوجيا النووية ، وطلب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية لدراسة مثل هذه النُهُج الجديدة في الاجراءات الروتينية لضبط الامن مثل إدخال نهج التفتيش دون إخطار أو سابق انذار . ومن المهم الآن متابعة الافكار البناءة التي وردت في المؤتمر الاستعراضي ، وبذلك نُمهد الطريق لمد المعاهدة في عام ١٩٩٥ .

إن حجر العثرة الذي وقف في وجه التوصل الى توافق الآراء على وثيقة ختامية في المؤتمر الاستعراضي كان مسألة معاهدة الحظر الشامل على التجارب . ويبقى تحقيق حظر شامل ودائم على جميع التجارب النووية هدفا نرويجيا مهما في مسألة نزع السلاح . وتعتقد حكومة بلادي أن ابرام معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية أساسي لنوقف بشكل فعال تطوير الاسلحة النووية وانتشارها . ونرى أن هذه المسألة تعالج على أفضل وجه في مؤتمر نزع السلاح . ولذلك ، فإننا نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل اليه أخيرا في تموز/يوليه من هذا العام بشأن ولاية اللجنة المخصصة للحظر على التجارب النووية وستبادر اللجنة وفقا لولايتها ، كخطوة أولى نحو ابرام معاهدة بشأن الحظر على

التجارب النووية ، الى القيام بعمل مضموني متعلق بقضايا حظر التجارب المحددة والمتداخلة ، بما في ذلك الهيكل والنطاق ، فضلا عن التحقق والامتثال . ونحن على ثقة أن اللجنة سيعاد تاسيسها مع بداية دورة المؤتمر لعام ١٩٩١ .

ونحن نرحب بتوقيع بروتوكولات التحقق لمعاهدة الحد من التجارب الجوفية للاسلحة النووية ومعاهدة التفجيرات النووية للاغراض السلمية . ونحن على ثقة أن تصديقا مبكرا على المعاهدتين وبروتوكولاتهما سياخذ مجراه ، وبذلك يتمكن الطرفان من الشروع في محادثات من أجل وضع مزيد من القيود على التجارب .

دعوني أؤكد على أن حكومتي تشعر بقلق بالغ بشأن الاخطار الصحية والبيئية المرتبطة بالتجارب النووية الجوفية ، وخصوصا بيئات هشة مثل القارة القطبية الشمالية . ونعتبر هذا سببا اضافيا لتوقف التفجيرات التجريبية كافة . فهناك في الواقع دليل واضح على آثار التجارب النووية عبر الحدود ، تتجلى في تزايد النشاط الاشعاعي حتى على بعد عن مواقع التجارب . إن أخطار الحوادث ذات الصلة بالتجارب تزيد القلق الذي ينتاب بلدانا أخرى . وينبغي لنا الاصرار على أن تكرس الدول النووية اهتماما خاصا لتدابير السلامة البيئية ، بما في ذلك احتواء أنواع التسرب الاشعاعي كافة .

ولذلك ، فإن النرويج وغيرها من بلدان الشمال قد عبرت عن عميق قلقها بشأن المخططات السوفياتية لنقل جميع تجارب الاسلحة النووية الى نوفايا زِمْلِيا في القطب الشمالي . ولقد تم الاعراب عن وجهة نظرنا بوضوح ، وأملنا كبير في أن يسهم هذا في امتناع الاتحاد السوفياتي عن تنفيذ أية خطة في هذا المجال .

إن نظام التحقق الفعال يتمتع باهمية فائقة في أي اتفاق دولي يتعلق بتحديد التسلح ونزع السلاح . ففي معاهدة للحظر الشامل على التجارب النووية ، يكون التعاون الدولي بشأن تبادل المعلومات عن الاهتزازات الارضية وتحليلها من الشروط الاساسية المسبقة لرصد الامتثال على نحو كاف . ولقد قامت النرويج بدور فعال في جهود فريق الخبراء العلميين في مؤتمر نزع السلاح لتطوير نظام عالمي للاهتزازات الارضية من أجل

المساعدة في التحقق من معاهدة الحظر الشامل . ونحن نعتقد أن بالامكان حل ما تبقى من مشاكل التحقق .

وسيعقد مؤتمر التعديل المتعلق بمعاهدة الحظر الجزئي على التجارب في بداية السنة القادمة . وستشترك النرويج في المؤتمر . ونرى أن من الاهداف الاساسية للمؤتمر تقديم حافز للعمل على مسألة حظر التجارب في مؤتمر نزع السلاح .

ويظهر النزاع بين العراق والكويت الحاجة الملحة الى وضع انجاز حظر عالمي وشامل وقابل للتحقق بشكل فعال على الاسلحة النووية في قمة جدول أعمالنا .

وعلى الرغم من أنه تم عمل الكثير خلال المفاوضات التي جرت هذا العام في مؤتمر نزع السلاح في ظل القيادة القديرة للسفير كارل - ماغنوس هايلتينوس من السويد ، فإنه لم يتم تحقيق تقدم جوهري . وفي الواقع حدث تطور ضئيل في عام ١٩٩٠ بالنسبة للمسائل الهامة التي جرى التفاوض بشأنها وهذا ينطبق ، على سبيل المثال ، على مسائل حيوية مثل حق أي طرف في أن يطلب اجراء تفتيش في أي وقت وفي أي مكان داخل حدود أية دولة تكون طرفا . ولكي يكون التحقق فعالا ولضمان الاهتمامات الامنية للدول كافة ، فإن هذا الحق عنصر مهم في نظام التحقق في اتفاقية المستقبل بشأن الاسلحة الكيميائية .

علاوة على ذلك ، إن من الاهمية الحيوية أن تقوم البلدان التي بحوزتها أسلحة كيميائية باقتفاء أثر الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وإصدار إعلانات بهذا المعنى . وعلى الدول كافة الحائزة على أسلحة كيميائية أن تتقدم بمعلومات عن موقع مخزوناتها ، وتكوينها وحجمها . وفي الوقت نفسه ، يعد هذا تدبيرا مهما في عملية بناء الثقة وشرطا مسبقا للامتثال العالمي للاتفاقية . وبالاضافة الى ذلك ، فإن على البلدان كافة التي ليس بحوزتها أسلحة كيميائية إصدار إعلانات بهذا المعنى . والنرويج ، من جانبها ، قد أعلنت أن ليس لديها أية أسلحة كيميائية ، وأنها لن تسمح بوضع مثل هذه الاسلحة على أراضيها .

لقد حان الوقت لكي يبذل المجتمع الدولي كل جهد مستطاع من أجل كفالة القضاء النهائي على التهديد الذي تشكله الاسلحة الكيميائية . وتحقيق إنجاز هام مبكر في مؤتمر نزع السلاح شرط لا غنى عنه لتحقيق هذا . فالمطلوب الآن بذل جهود مكثفة في المؤتمر .

إن دور الامم المتحدة قد تعزز في السنوات القليلة الماضية . والحسم الذي تناول به مجلس الامن أزمة الخليج قد أعطى منظمتنا العالمية مركزا أفضل ومكانة جديدة ؛ وعلينا أن نكفل ألا يتخلف عن هذا نزع السلاح المتعدد الاطراف وخاصة عمل هذه اللجنة الرفيعة .

هناك إمكانية كبيرة للتحسين ، الامر الذي يزيد من أهمية وفاعلية جهود الامم المتحدة لنزع السلاح . وقد أُحرز بعض التقدم في هذه اللجنة ، وقياسا على تجربة هيئة نزع السلاح يمكن إنجاز المزيد عن طريق ترشيد الاعمال .

ان اللجنة الاولى تعتبر بالنسبة للعديد من البلدان الصغيرة محفل نزع السلاح المتعدد الاطراف الوحيد الذي يمكنها أن تشترك فيه اشتراكا فعّالا . وهذا الحق لا ينبغي أن يكون محدودا ، إذ ينبغي لجميع البلدان أن تستمر متوخية أكثر الاساليب رشدا وفعالية لتحقيق أهدافنا . ولا ينبغي أن ينطوي ترشيد الاعمال على أي شكل من اشكال الحد من حق الاعضاء في تقديم مشاريع قرارات جديدة .

ونحن نؤيد المبادرة التي اتخذتموها ، سيدي الرئيس ، من أجل الاستفادة بإمكانيات ترشيد أعمال اللجنة الاولى . وسنشارك في المشاورات غير الرسمية بقيادتكم ، ونأمل أن تؤدي هذه الجهود إلى زيادة كفاءة أعمالنا .

وتعلق حكومة النرويج أقصى الاهمية على جهود نزع السلاح المتعددة الاطراف . إننا نواجه عددا من التهديدات التي تقتضي حلولا عالمية شاملة . وينبغي لهذه اللجنة أن تأخذ زمام المبادرة في تخطيط الاعمال المقبلة . وفضلا عن ذلك فإن روح التعاون الدولي الجديدة تفتح آفاقا واسعة لإحراز التقدم . وحتى يتسنى للامم المتحدة أن تواجه التحديات الجديدة بأسلوب بناء ، من الاهمية الحيوية أن نعمل على التوصل إلى

تفهم مشترك للترابط القائم بين العنصر الامني والعنصر الاقتصادي والعنصر البيئي . وفي مجال نزع السلاح ، يمكن أن يؤدي التقدم صوب التوصل إلى اتفاقات ملزمة للطرفين إلى توفير موارد يمكن استخدامها في قطاع البيئة وقطاع التنمية .

وبلدي على استعداد لأن يدلي بدلوه في العمل المقبل . ولقد أدلينا بدلونا في عمل مؤتمر نزع السلاح لعدد من السنوات بوصفنا مراقبا فعّالا وذلك ، في جملة أمور ، بتقديم تقارير بحثية سنوية تتصل اتصالا مباشرا بعمل المؤتمر . وقد تركز بحثنا على الجوانب الهامة في التحقق من صحة الادعاء باستخدام الاسلحة الكيميائية والتحقق من تحريم التجارب النووية باستخدام مسجلات الاهتزاز . ونأمل أن يتسنى للنرويج ، باعتبارها المرشح الغربي المؤيد للعضوية ، أن تنضم إلى المؤتمر باعتبارها عضوا كامل العضوية في عام ١٩٩١ . فقد حان الوقت لكي ينفذ القرار بمنحنا عضوية المؤتمر . ومن جانبنا نحن على استعداد لتخصيص الموارد اللازمة للاضطلاع بجميع المسؤوليات التي تستتبعها العضوية الكاملة .

السيد موريس (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما ننظر اليوم إلى مستقبل نزع السلاح وتحديد الاسلحة والأمن في التسعينات ، ينبغي أن نلقي نظرة أيضا على أحداث العام الماضي غير العادية التي ساعدت في صياغة ذلك المستقبل بشكل يختلف اختلافا كبيرا عما توقعناه .

لقد شهدنا تحولا مذهلا في المسرح الدولي بكل ما يستتبعه ذلك من آثار على نزع السلاح والنظام العالمي الشامل .

لكن ليس المهم هو مجرد إزالة نظام القطبين الذي ساد فترة ما بعد الحرب . بل المهم ، بعبارات أكثر انسانية ، هو تحقيق أماني بل أحلام شعوب أوروبا الشرقية الذي تجسد أقوى رمز له في إعادة توحيد المانيا في ٣ تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام . لكن ليست كل الاحداث الاخيرة مستحبة . إن أحلام شعب الكويت قد تحولت إلى فاجعة بغزو العراق غير المشروع لبلده .

لقد استخدمت توازن القوة الجديد بين الشرق والغرب رمزا للأمل . لكن من الحقائق التي تبعث على الكدر أن العالم لا يزال مبتلي بخلل أكبر في توازن القوى - وأقصد بذلك اختلال التوازن بين الشمال والجنوب . ويخشى الكثيرون من أنه بضيق الفرقة بين الشرق والغرب ستصبح الهوة بين الشمال والجنوب هي الشغل الشاغل في العلاقات الدولية . ويقول ألفين توفلر ، في كتابه الذي نشر حديثا بعنوان "تحول القوة : المعرفة ، والثروة ، والعنف على عتبة القرن الحادي والعشرين" ، إنه ما لم تستنبط استراتيجية جديدة سيقوم انقسام بين "السريع والبطيء" . وهذا يعني أنه ستزداد الشقة بين أصحاب أكثر الاقتصادات نموا وأصحاب أقلها نموا . وأخطار هذا الخلل واضحة كل الوضوح . فعدم الاستقرار الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى اللجوء إلى القوة . وبتناقص القوة الاقتصادية ، وما يصحب ذلك من اشتداد ساعد المعارضة السياسية وتفاقم عدم الاستقرار ، كثيرا ما يحدث أن تفعل البلدان ما فعله الحكام منذ ظهور الدولة القومية أي اللجوء إلى أكثر أشكال القوة بدائية - القوة العسكرية .

ومن هنا يتضح كل الوضوح خطر السماح باتساع الفجوة الاقتصادية . وقد قام عدد كبير جدا من البلدان - ومنها بلدان لا تتحمل ذلك - بتحويل مواردها النادرة من قطاعات التنمية الصحية والتعليمية والاجتماعية والبنية الأساسية لتحصل في مقابلها على أسلحة أكثر تدميرا وتطورا . بل إن بعض البلدان تسعى إلى استحداث أسلحة التدمير الشامل .

كفى العالم سوءا أنه مازال على البلدان الحائزة حاليا لأسلحة التدمير الشامل أن تخلص ترساناتها منها . لكن انتشار حيازة الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية في العالم - وخاصة في مناطق التوتر - أمر سوف ينطوي على المزيد من الخطر والتهديد . وبالتالي ، عندما ننظر إلى التسعينات ، وخاصة في مجال نزع السلاح ، ينبغي ألا تغرب عن بالنا الحاجة إلى إزالة المصادر ، السياسية والاقتصادية على السواء ، التي تغذي العدوان العسكري وتؤدي إلى تكديس القوة والسلاح .

لقد حددت الامم المتحدة إزالة الاسلحة النووية باعتبارها المسألة التي تحظى بالاولوية في مجال نزع السلاح . وترحب استراليا بالتقدم الذي سجل في هذا المجال - وخاصة في محادثات تخفيض الاسلحة الاستراتيجية (ستارت) الجارية حاليا . بيد أن مستوى الاسلحة النووية لا يزال مرتفعا بشكل غير مقبول .

وسيظل كذلك حتى بعد تنفيذ التخفيضات المتوخاة . لذلك ، مع تسليمنا بأن اجراء تخفيضات في الترسانات النووية عملية بطيئة معقدة بحكم الضرورة ، فإن استراليا مقتنعة بانه ينبغي إحراز المزيد من التقدم في العقد المؤدي إلى القرن الحادي والعشرين .

وترتبط ارتباطا وثيقا بنزع السلاح النووي الحاجة إلى عقد معاهدة شاملة لحظر التجارب ، تحظر التجارب النووية في جميع البلدان وفي جميع البيئات وفي جميع الاوقات . ونجد من الصعب علينا أن نقبل استمرار التجارب في الوقت الذي تُزال فيه الاسلحة النووية من جانب الحائزين لها ، وفي الوقت الذي يزداد فيه التهديد بحصول عدد آخر من دول العتبة النووية على التكنولوجيا اللازمة لانتاجها .

ومرة أخرى ستقوم استراليا ، بالاشتراك مع نيوزيلندا ، بالترويج لمشروع قرار في اللجنة الاولى بعنوان "الحاجة الماسة للحظر الشامل للتجارب" . ونأمل أن هذا المشروع ، بتأييده العمل الجاري حاليا في مؤتمر نزع السلاح ، سوف يهدي السبيل إلى حظر شامل للتجارب في أبكر وقت ممكن .

وفي حين تواصل استراليا الاعتقاد بأن مؤتمر نزع السلاح ، بوصفه الجهاز التفاوضي المتعدد الاطراف الوحيد بشأن نزع السلاح ، هو المحفل المناسب للتفاوض بشأن الحظر الشامل للتجارب ، فإننا نفهم مع ذلك الإحباط الناجم عن عدم إحراز تقدم هناك ، الامر الذي ادى ببعض الدول إلى اقتراح تحقيق الحظر الشامل للتجارب عن طريق آلية أخرى ، أي بتحويل المعاهدة الحالية للحظر الجزئي للتجارب . واستراليا تؤيد الدعوة إلى تحقيق الحظر الشامل للتجارب في أبكر وقت بيد أنها تدرك أن ذلك المؤتمر سوف يشهد التعبير عن آراء متباينة تماما . ومع ذلك فإننا مقتنعون بأنه يمكن

القيام بعمل قيّم في المؤتمر للمساعدة في الإعداد للحظر الشامل للتجارب وسوف نشترك في تحقيق تلك الغاية اشتراكا بناء .

إن التكنولوجيا - كما أشرت قبلا - سلاح ذو حدين ، يمكن أن تستخدم من أجل التنمية الاقتصادية أو لاستحداث أسلحة متزايدة القوة . وفي حين يتعين على الدول في التسعينات أن تلبي الحاجة لأن يكون لكل دولة نصيب في كعكة التكنولوجيا ، من الضروري للدول أيضا ، على نحو انفرادي أو متعدد الاطراف ، أن تكبح نفسها ، وتكبح غيرها من تحويل التكنولوجيات إلى غايات تدميرية .

لقد سعى المجتمع الدولي للمرة الأولى في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية إلى تقليل الآثار المدمرة للتكنولوجيا بينما يعمل على اتاحة الاستخدامات السلمية لها . ولكنه اتخذ في معاهدة عدم الانتشار خطوة مقصودة لتغيير الاتجاه التاريخي للتكنولوجيات الجديدة التي تحوّل دائما إلى أغراض عسكرية . إن معاهدة عدم الانتشار كانت بيانا جريئا للالتزام ببناء مستقبل أفضل . ولا يزال لهذه المعاهدة دور حيوي تؤديه بوصفها سمة دائمة للإطار الامني الدولي .

ونحن نحتاج في التسعينات إلى اتخاذ المزيد من الخطوات الجريئة إلى الامام . فقد وفّرت لنا التغييرات الهائلة في النظام الدولي فرصة أفضل لجعل العالم آمنا من التهديد باستخدام الاسلحة النووية وغيرها من أشكال الانتشار أكثر من أي وقت مضى أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها .

أما بالنسبة لاستراليا فإن أكثر الاولويات الحاحا في التسعينات هي العمل في إطار مؤتمر نزع السلاح على ابرام معاهدة عالمية بشأن الاسلحة الكيميائية . لقد حدث مرات كثيرة جدا في السنوات الاخيرة أن لاح أمام العالم شبح الاسلحة الكيميائية البشع . وأسفرت سنوات طويلة من العمل في مؤتمر نزع السلاح عن وضع إطار عمل راسخ لاتفاقية شاملة بشأن الاسلحة الكيميائية . ولدينا الفرصة الآن ، بل علينا التزام ، بأن نكلل هذه المفاوضات بالنجاح . إن استراليا تعطي أولوية عالية لإبرام الاتفاقية في وقت مبكر ، وسوف تواصل العمل بصورة مكثفة ومتفتحة في مؤتمر نزع السلاح وستطلع بطائفة من الانشطة العملية التي تيسّر بلوغ ذلك الهدف . ونحن نعتقد اعتقادا جازما في الوقت الراهن بأن هناك حاجة ماسة للغاية إلى الالتزام الراسخ والتوجه الحازم في المجال السياسي ؛ وهذا ما أخذه في الحسبان وزير الخارجية السناتور ايفانز عندما ضم صوته إلى النداءات المتزايدة من أجل عقد اجتماع على المستوى الوزاري في العام المقبل . ونحث جميع البلدان على الصمود أمام التحدي الذي تفرضه هذه المهمة المعقدة ، غير أنها مهمة جديرة تماما بما يبذل في سبيلها .

ويمكن في بعض الاحيان أن تولّد تدابير عدم الانتشار التي تحد من نقل التكنولوجيات للبلدان غير الحائزة لها شعورا بالاستياء وسوء الفهم . وهذا ينبع من النقطة التي ذكرتها من قبل ومؤداها أن التكنولوجيا أساسية لتنمية الاقتصادات .

إن مشاعر الاستياء هذه تنبع بصورة جزئية من الاحساس بأن البعض يعتبر أنه سليما تماما أن يكون لدى بعض البلدان منظومات معينة من الاسلحة ولكن هذا غير مقبول بالنسبة لبلدان أخرى . غير أنه يجدر بنا عدم المبالغة في هذه الشواغل . إن استراليا تشترك في عدد من أنظمة عدم الانتشار - ولعل أجدرها بالذكر معاهدة عدم الانتشار التي تعهدت استراليا بموجبها بعدم حيازة الاسلحة النووية . كذلك تلعب استراليا الدور الرئيسي في فريق استراليا الذي يسعى إلى التحكم في تصدير الكيميائيات الحساسة والتكنولوجيات الكيميائية . وفي الفترة الاخيرة انضمت استراليا إلى نظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف . ومع ذلك فإن موقف استراليا واضح تماما . إننا لا نعتبر تلك طرقا لمنع نقل التكنولوجيا اللازمة إلى أي دولة أخرى . إننا نعتبرها تدابير مؤقتة ريثما يتم إبرام اتفاقات نزع السلاح . إن عدم الانتشار النووي ليس بديلا عن نزع السلاح النووي . والقيود على تصدير الكيميائيات ليست بديلا لإبرام اتفاقية عالمية بشأن الاسلحة الكيميائية تكون قابلة للتحقق . وإن تقييدات تكنولوجيا القذائف ليست بديلا عن إزالة أسباب التوتر التي تؤدي إلى حيازة القذائف .

وعلى الرغم من الوجه الجديد والتصميم الجديد للامم المتحدة ، من الجائز أن تستمر التوترات الإقليمية في السنوات العشر القادمة ، وأن تندلع للاسف الصراعات الإقليمية .

لقد سبقت الإشارة إلى خطر قيام الدول بتحويل الكثير جدا من رأس المال لديها إلى الانفاق على الاسلحة ، كما أن إمكانية زيادة الركود الاقتصادي الذي تعززه هذه النفقات ستزيد من احتمال استخدام القوة . لذلك يتعين على الدول أن تمارس ضبط النفس في نقلها للاسلحة . ويجب الاضطلاع بهذا النقل بعلانية وشفافية .

إن إزالة مصادر التوتر السياسي والاقتصادي التي أدت إلى عدم الاستقرار ليست مسألة سهلة - ولن تتحقق في السنوات المقبلة ، لأن الأوضاع الاستراتيجية المحيطة بالمناطق تزداد تقلبا نتيجة لتلاشي التقطب بين الشرق والغرب .

إن الوساطة وجهود إقرار السلم وجهود صيانة السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة سوف تساعد على منع نشوب صراع إقليمي . وسيساعد عليه أيضا وضع ترتيبات إقليمية يمكن أن تشتمل على عمليات انمائية قد تتحول في يوم من الايام إلى أطر محددة لتدابير بناء الثقة وتناول المشاكل الأمنية وحلها .

إن أكثر تطور في الأمن الإقليمي إشارة للاهتمام على مر السنة الماضية تمثل في تزايد الاهتمام في جميع أرجاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ بفتح حوارات أكثر انتظاما حول القضايا الأمنية . وربما يتضح في مرحلة لاحقة من هذه العملية أو الحوار أن الوقت قد حان لإنشاء شكل ما أو بنية ما . ولكن في هذه المرحلة يتعين الشروع في عمليات حوار أفضل أسلوبا ويتعين اكتشاف أنماط جديدة من التعاون بين البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ . وسوف يؤدي تطوير هذه العمليات إلى إرساء أساس يمكن للبلدان في المنطقة أن تبني عليه حوارا حول الشواغل الأمنية للمنطقة .

ومع اقترابنا من القرن الحادي والعشرين تواجهنا تحديات عديدة . والكيفية التي سنصمد بها أما هذه التحديات سوف تقرر ما إذا كان لدينا عالم يتسم بالانقسامات والعنف والمزيد من التغيرات بالنسبة إلى جميع شعوبه ، أو ما إذا كان لدينا عالم مختلف ، عالم آمن وأكثر سلما .

إن حلم إقامة عالم يسود فيه مستوى لائق من المعيشة والسلم والعدالة الاجتماعية - وهو الحلم المتجسد في ميثاق الأمم المتحدة - حلم نبيل ويتشاطره الناس دائما على نطاق واسع . غير أن هذا العالم لا يمكن أن يرتكز على أسس بالية من العنف والتسلح وشن الحروب .

إن فرصة تاريخية تنتظرنا لتحقيق احلامنا إذا ما قمنا بالعمل اللازم لاغتنام هذه الفرصة .

وكما جاء في كلمات اوكتافيو باز الحائز على جائزة نوبل مؤخرا :

"عندما ينام التاريخ يتكلم في الاحلام : وعلى جبهة النائمين مرسومة قصيدة شعرية في شكل كوكبة من الدم . وعندما يستيقظ التاريخ تصبح الصورة عملا ويتحقق ما جاء في القصيدة : إن الشعر يتحول إلى عمل .

"فكن جديرا بحلمك" .

السيدة أوريبي دي لوزانو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

سيدي الرئيس ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم لكم تهاني وفدي على انتخابكم رئيسا للجنة الاولى . إن انتخابكم يُجسّد بوضوح الاحترام الجزيل والثقة الكبيرة اللذين نكنهما لكم . كذلك يجدر بنا أن نقدم تهانينا إلى أعضاء المكتب الآخرين ، ونتعهد بالتعاون الكامل معهم جميعا في المهمة التي نضطلع بها .

إن الجهود الرامية إلى وقف سباق التسلح ، وبصورة خاصة سباق التسلح النووي لها تاريخ طويل في الامم المتحدة . في عام ١٩٩٠ ، الذي يسجل بداية العقد الثالث لنزع السلاح ، نعتقد أن من المناسب أن نتذكر فرضيات الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي عقدت في عام ١٩٧٨ وجاء فيها :

"إن انهاء سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح الحقيقي مهمتان تتسمان باكبر قدر من الاهمية والإلحاح . وإن مواجهة هذا التحدي التاريخي لهو أمر فيه تحقيق لصالح جميع أمم وشعوب العالم سياسيا واقتصاديا وفيه ضمان لأمنها الحقيقي ولمستقبل يُظلله السلم .

"وما لم تُغلق جميع السبل في وجه سباق التسلح ، فإن استمراره سيظل يشكل تهديدا متزايدا للسلم والامن الدوليين ، بل ولبقاء الجنس البشري ذاته . إن تكريس الاسلحة النووية والتقليدية يهدد بعرقلة الجهود الرامية إلى بلوغ أهداف التنمية ، وبأن يصبح عقبة تعترض إقامة النظام الاقتصادي

الدولي الجديد ، وبأن يعيق حل مشاكل حيوية أخرى تواجه البشرية" .
(دإ - ٣/١٠ ، الفقرتان ١ و ٢)

لقد مر إثنا عشر عاما منذ أن اعتمدت هذه الوثيقة التاريخية . بيد أن هدف الأمم المتحدة ما فتئ يتمثل في احلال عالم عادل وسلمي يمكن فيه حسم المنازعات من خلال المفاوضات وليس بقوة السلاح .

ومن الجلي أن الموقف الذي تتخذه الدول إزاء سباق التسلح يمكن أن يقودنا إلى تحقيق هذا الهدف أو يمنعنا من التوصل إليه . وقد تبدو المحافظة على قدرة دفاعية معقولة هدفا مشروعا ، ولكن تشجيع سباق التسلح وإثارة التوترات قد يقودان إلى صراعات مسلحة ، بل وحرب عالمية لا يمكن أن يكون فيها غالب أو مغلوب .

منذ أيام قليلة اختتم المؤتمر الاستعراضي الرابع لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . ولم تفلح الجهود التي بذلت بهدف التوصل إلى اتفاق حول إعلان ختامي . وتبعث هذه الحالة على إثارة الهواجس بشأن مستقبل المعاهدة وفعاليتها بعد عام ١٩٩٥ .

لقد أعطى هذا المؤتمر فرصة استثنائية للدول الأطراف في المعاهدة لتعزيز التزامها بتشييد حائل أكثر مناعة ضد انتشار الأسلحة النووية وسباق التسلح النووي بصفة عامة . إلا أن تدعيم المعاهدة يتطلب الالتزام التام بالواجبات التي تتضمنها من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها . ومن المؤسف أن يفرض علينا الواقع أن ننظر بشيء من التشاؤم إلى امكانية وجود نظام من شأنه أن يمنع الانتشار الأفقي والرأسي كذلك ، للأسلحة النووية .

وبالرغم من اتخاذ بعض الخطوات في الاتجاه السليم ، توجد اليوم رؤوس حربية نووية في العالم أكثر مما كان عليه الحال عندما أبرمت معاهدة عدم الانتشار . وبصرف النظر عما تقود إليه المعاهدة المقبلة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية ، فإن الدولتين العظميين لا تزالان تمتلكان ما لا يقل عن ثلاثين ألفا من الرؤوس الحربية النووية التي لا يزال يجري تطويرها . ومنذ عام ١٩٦٨ حصل عدد متزايد من البلدان على الإمكانيات اللازمة لانتاج الأسلحة النووية ، وتحجم بعضها عن اخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وعلاوة على ذلك ، فإن عملية عدم الانتشار لن تكتمل إلا إذا اعتمدت على حظر تام للتجارب النووية ، ونحن نعلم جميعا أن العبارات الرنانة الصادرة عن الدول النووية تمتنع عن ذكر هذا الهدف .

إن مبدأ العالمية في الامم المتحدة له قيمة عملية كبيرة في مجالات متعددة ، ولا سيما في مجال نزع السلاح . والروح التي سادت في فترة التفاوض على معاهدة منع الانتشار أوضحت بجلاء أن مبدأ العالمية عنصر أساسي في النظام الذي أقيم بمقتضى هذه الاتفاقية والذي كان الهدف منه الجمع بين كل الدول بغية منع انتشار الاسلحة النووية . ومرة أخرى ، يحث وفدنا على بذل الجهود اللازمة لكفالة انضمام الدول غير الاطراف في المعاهدة ، سواء كانت حائزة للاسلحة النووية أو غير حائزة لها ، إلى هذه المعاهدة في أقرب وقت مستطاع ، مما يساهم في تبديد الشكوك والصعوبات التي ما زالت موجودة بالنسبة لهذه المعاهدة .

إن نهاية الحرب الباردة والمواجهة ذات القطبين بين الدولتين العظميين تبعث الامل في قيام علاقات جديدة بين الدول تقضي على شبح الصراعات الإقليمية . إلا أن الاحداث قد خيبت توقعاتنا وأمانينا مرة أخرى .

وما من شك في أن غزو العراق لجارته الكويت باغت العالم الذي لم يكن يتوقع مغامرة عسكرية جديدة وسط ظروف روح الانفراج الوليدة . هل هناك أي شك في أن هذه المغامرة العسكرية كان الحافز عليها الاتجار المسعور في الاسلحة نتيجة لزيادة أسعار النفط التي حولت هذه المنطقة إلى مستورد رئيسي لاكثر آلات التدمير تطورا ؟ هل يدهشنا أن تنشب أزمة في منطقة ظلت فردوسا فعليا لتجار الاسلحة من مختلف الانواع لمدة ١٥ عاما ، تجار حرضوا على الحرب بين إيران والعراق لمدة ثمانية أعوام وشجعوا النوايا العدوانية التي قادت إلى سباق التسلح المسعور في تلك المنطقة ؟ ألم يخطر ببال البلدان التي قدمت الاسلحة أنها تساهم في تصعيد حالة متوترة ومتفجرة فعلا ؟

ليس هناك ما يمكن أن يبرر عملا عدوانيا . ولكن لسوء الحظ يقع العالم اليوم ضحية ما يستحدثه ، وهو إضفاء الصبغة العسكرية على مجتمعاته . وكما قال وكيل الامين العام لشؤون نزع السلاح ، السيد ياسوشي أكاشي :

"إن سخاء المصدرين مكّن المستوردين من اللجوء إلى الحلول العسكرية للمنازعات الإقليمية بدلا من حلها بالطرق السلمية" .

وما حدث حتى الآن ، بالرغم من عدم اندلاع الحرب بعد ، يكفي لكي يعطينا فرصة ويطهرنا ويجعلنا نفكر في التغيير المطلوب إذا كان لنا أن نبذل محاولة جادة لكبح جماح انتاج الاسلحة والاتجار المجرد من الضمير فيها والقضاء على العقلية التي لا تفكر إلا في الربح والتي شجعت الحالة الحاضرة .

لقد كان يمكن لتاريخ الحقبة الراهنة أن يكون مختلفا تمام الاختلاف لو أننا اخترنا طريق التنمية بدلا من سباق التسلح ، وحاولنا أن نكفل لشعوب العالم مستوى من المعيشة يتفق مع تطلعاتها للسلم والتقدم . غير أننا نعاني الآن من آثار الحرب الباردة التي لم تكن حدثا بطوليا ، بل حقبة ضائعة في عملية النهوض بحياة الإنسان ، حقبة قادت العالم إلى حالة جعلته رهينة للاسلحة الفتاكة ، حالة يسود فيها الخوف ويعتبر فيها جزء من البشر الجزء الآخر عدوا له .

ومن المؤسف أنه لا يزال هناك أعداء يبررون سباق التسلح واللجوء إلى الحرب . إننا نتكلم اليوم في مقر الامم المتحدة لكي نقول للمحرضين على حروب جديدة إنهم بانفسهم مسؤولون أمام البشرية عن التهديد بكارثة عسكرية تفوق آثارها ألف مرة آثار أية كارثة رآها العالم من قبل .

إن الحاجة إلى نزع السلاح ملحة بصفة خاصة في الوقت الحالي الذي يتعرض فيه الأمن الدولي للتهديد السافر . وإذا كانت الازمة الحالية تعلمنا أي شيء فهو أن التكديس المستديم للاسلحة يذل المجتمع ويفسده وأن السلم لن يحل إلا إذا أبدى الإنسان تصميمه على نبذ الحرب والعنف كاسلوبين لتسوية المسائل الحيوية .

وبالرغم من التهديد الوشيك باندلاع حرب ، يبدو أن بعض البلدان المنتجة للاسلحة ترفض أن تفوت أية فرصة لتحقيق الارباح أو استغلال منازعاتها أو ايديولوجياتها او دفع مقابل بعض الخدمات ببيع المعدات الحربية ، حتى إذا علمت أن هذه التصرفات تشجع سباق التسلح وتصعد حالات الصراع الخطيرة .

وطالما قالت كولومبيا إنه ما دامت الحرب عملية مربحة فلن يسود السلم . ولن تكون هناك فرصة للقضاء على العنف حيثما ساد إلا عندما تتحلى الحكومات بالحكمة والشجاعة فتتفهم أن الموارد الهائلة المخصصة للاسلحة يمكنها ، إذا وجهت التوجيه

الصحيح ، أن تحل مشاكل الاسكان والصحة والتعليم والامن نفسه ، وأن السلم لن يسود إلا إذا تخلصنا من العجرفة الكاذبة وغطرسة القوة .

وبصفتنا مشاركين في فريق الخبراء الحكومي بشأن مشاكل النقل الدولي للاسلحة ، سنواصل التأكيد على العواقب الوخيمة لهذه الانشطة ، التي أصبحت اليوم واضحة للغاية ولا سبيل إلى انكارها . وسنظل نحث على اتباع أسلوب دولي للتعامل يقضي على الاتجار الاعتباطي في الاسلحة ، وسنناضل في سبيل إنهاء سباق التسلح ونتحقق من أنه لن يستمر في افساد حياة شعوبنا .

ويجب أن يكون السلم اليوم في نظر البشرية أداة للوعي ، أداة عظيمة لتحقيق رفاه جميع الناس وكل المجتمعات . إن السلم يجب أن يكون شفقا لا تنظفئ جذوته .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم يعد هناك متكلمون في جلسة عصر اليوم إلاّ انني تلقيت طلبا من أحد الوفود الذي يرغب في التكلم ممارسة لحق الرد .

وقبل أن أعطيه الكلمة أود أن استرعي انتباه اللجنة إلى المقررات التالية التي أصدرتها الجمعية العامة . تمارس الوفود حق الرد في نهاية اليوم كلما كان من المقرر عقد جلستين في ذلك اليوم وكلما كانت هاتان الجلستان مكرستين للنظر في البند نفسه . ويحدد عدد الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد لاي وفد في أي من الجلسات لكلمتين للبند الواحد . وتحدد مدة الكلمة الاولى التي تلقى ممارسة لحق الرد لاي وفد بشأن أي بند في أي من الجلسات بعشر دقائق ، وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق .

أعطي الكلمة الآن إلى ممثل العراق الذي يود التكلم ممارس لحق الرد .

السيد مالك (العراق) : طالما أني أتحدث لاول مرة في هذه اللجنة أود أن أهنئكم وزملاءكم في المكتب باسم الوفد العراقي على تسلمكم مسؤولية هذه اللجنة كما أعرب لكم عن استعداد الوفد العراقي للتعاون معكم .

أود بيان ملاحظات الوفد العراقي وهو يمارس حقه في الرد على البيان الذي قدمه صباح اليوم ممثل الولايات المتحدة الامريكية .

أولا ، لقد نسي ممثل الولايات المتحدة ، وهو يشير إلى السلام العالمي الحقيقي الذي يتطلع إليه ، الإشارة إلى أن الحشود الامريكية الضخمة في منطقة الخليج العربي بأعداد وأحجام لم يشهد لها التاريخ مثيلا ، تشكل تهديدا خطيرا للامن والسلم في المنطقة وتهديدا سافرا لامن وسيادة العراق .

ثانيا ، إذا كان ممثل أمريكا حريصا على أمن دول وشعوب المنطقة ومهتما بالسلام فإن المبادرة السلمية التي أطلقها السيد صدام حسين ، رئيس الجمهورية العراقية في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ هي الطريق الصحيح والواقعي لحل جميع مشاكل المنطقة . تلك المبادرة المخلصة ستجنب المنطقة أهوال وكوارث حرب مدمرة .

ثالثا ، يتباكى ممثل أمريكا إزاء خطورة الاسلحة الكيميائية ولكنه نسي مرة أخرى أن يشير إلى أن العراق قد أعلن أثناء لقاء السيد رئيس الجمهورية العراقية مع وفد الكونغرس الامريكي برئاسة السناتور دول أن العراق مستعد لإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة التدمير الشامل ، بما فيها الاسلحة النووية التي يمتلكها طرف واحد والاسلحة الكيميائية على حد سواء . كما أن مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في بغداد في أيار/مايو ١٩٩٠ قد تبنى ذلك الهدف ووضّح أسلوب تحقيقه .

رابعا ، لقد أوعز ممثل الولايات المتحدة أن بلاده تعمل على انجاح جهود نزع السلاح . إن تلك الإدعاءات ما هي إلا إعادة تسلح نوعية إذ تقوم أمريكا بالتخلص من الاسلحة ذات الكفاءة المتدنية لتستبدل بها أسلحة ذات كفاءة عالية والدليل على ذلك : زيادة الارصدة المخصصة لمبادرة الدفاع الاستراتيجي ، وزيادة الميزانية العسكرية الامريكية وزيادة انتاج الاسلحة الامريكية المتقدمة ، إضافة إلى كل ذلك فإن أمريكا هي البلد الذي عطل التوافق في المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية باصرارها على الاستمرار في إجراء التجارب النووية .

خامسا ، وفي الختام لا بد لي أن أستهجن الطريقة التي تحدث بها ممثل الولايات المتحدة في ختام حديثه عن النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة والتي اتضح منها وبشكل سافر نيات الولايات المتحدة بأن تكون هي وحدها المسيّر والقائد للنهج الإمبريالي الذي كان سائدا في أوائل هذا القرن . إن العراق لن يخضع للتهديد الامريكي ولن يسمح لهذا النهج العدواني أن يمر عبر العراق .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠